المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

04/06/2014

بنكيران يرافق الملك إلى وجدة ويؤجل الجلسة الشهرية للغرفة الثانية

الرباط
خديجة عليموسى

239213

أفاد مصدر مطلع أن الجلسة الشهرية لرئيس الحكومة عبد الإله بنكيران المقرر عقدها يومه الأربعاء بمجلس المستشارين تم تأجيلها إلى الأسبوع المقبل بطلب من رئيس الحكومة لالتزامه بنشاط ملكي بمدينة وجدة، إذ يرتقب أن يزور الملك الجهة الشرقية من أجل تدشين عدد من المشاريع التي جرى التحضير لها منذ مدة.

ومن المنتظر أن تتم مناقشة محورين خلال جلسة السياسة العمومية التي ستنعقد يوم 11 من الشهر الجاري على الساعة الحادية عشر صباحا، وهما ملف الطاقة وقضية المرأة، على اعتبار أنهما موضوعان راهنان، وفق تعبير المصدر ذاته، والذي أوضح أن مجلس المستشارين، على عكس مجلس النواب، ارتأى تخصيص محورين فقط، دون اللجوء إلى أسئلة متفرقة ذات طابع قطاعي يطرحها كل فريق على حدة، وذلك بغية الحفاظ على طابع الجلسة الشهرية التي تناقش بها قضايا في إطار السياسة العامة، وليست قطاعية يمكن إدراجها في الجلسة العمومية الخاصة بالأسئلة الشفوية، ويتم استدعاء الوزراء المعنيين لتقديم توضيحات حول القطاعات التي يشرفون عليها.

ومن جهة أخرى من المرتقب أن يعقد كل من مجلس النواب ومجلس المستشارين جلسة عمومية مشتركة يوم 16 من الشهر الجاري لمناقشة وضع حقوق الإنسان، تتم فيها مساءلة إدريس اليزمي رئيس مجلس حقوق الإنسان حول عدد من الملفات، ويأتي عقد هذه الجلسة بطلب من رئيس مجلسي النواب والمستشارين، وفق ما تداوله مكتب مجلس الغرفة الثانية المنعقد أول أمس.

ومن بين النقاط المثارة أيضا تلك المتعلقة بسير عملية الانتقال لشغل مناصب عليا بالنسبة لعدد من المديريات، والتي سبق للمذكرة أن حددت وقت تقديم الطلبات ما بين 29 ماي و8 يونيو من أجل إجراء المقابلات مع المتبارين المعنيين.

الصبار ينتصر للقضاة وينتزع من وزير العدل صلاحيات جديدة

في تطور مثير للنقاش الدائر حول مشروعي النظام الأساسي للقضاة والقانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، خرج رفاق محمد الصبار في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بناء على طلب من مجلس المستشارين، بمذكرة توصي بوضع النيابة العامة تحت سلطة الوكيلالعام للملك لدى محكمة النقض ومراقبة وتسيير رؤسائهم، وبإبعاد وزارة العدل عن تدبير المسار المهني للقضاة.

http://www.micronews.ma/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D9%86%D8%AA%D8%B5%D8%B1-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A9-%D9%88%D9%8A%D9%86%D8%AA%D8%B2%D8%B9-%D9%85%D9%86-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9/

الخلفي ينتقد هيمنة الإنتاج الأجنبي في التلفزيون

لم يفوت مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، صباح أمس (الجمعة)، فرصة مداخلته خلال الجلسة الافتتاحية للندوة الدولية حول "السياسات العمومية وتنظيم قطاع الصحافة بالمغرب" دون أن يوجه نقدا لاذعا للتلفزيون المغربي، قائلا "لا يمكن أن ننافس الأجنبي بإنتاجات الأجنبي" . وأوضح الخلفي، خلال الندوة التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومؤسسة بنزكري لحقوق الإنسان بأحد فنادق البيضاء، أن من أصل 11 مسلسلا تلفزيونيا، لا نجد سوى 3 مسلسلات مغربية وجلها معادة، وأنه لا يمكن أن نتحدث عن رفع نسب المشاهدة بالاعتماد على الأعمال الأجنبية.

وأضاف وزير الاتصال، في سياق آخر، أنه دائما كان صارما وحازما بشأن كل ما يعيق لجوء الحكومة إلى الهيأة العليا للسمعي البصري (الهاكا) بخصوص ما يرد في التلفزيون المغربي، ملمحا إلى القضية الخلاف الذي تفجر، أخيرا بين الحكومة والقناة الثانية بشأن تقرير إخباري بثته الأخيرة، مطلع الأسبوع الجاري، عن "نية الحكومة مراجعة فاتورة الكهرباء، ابتداء من غشت المقبل"، قائلا إنه أحال الموضوع على "الهاكا" ولجنة الأخلاقيات الخاصة بالقناة الثانية التي ستنظر في الموضوع بعد غد (الاثنين).

وتحدث الوزير في كلمته أيضا عن مجموعة من النقط المتعلقة بمشروع مراجعة مدونة الصحافة لسنة 2002، معتبرا أن الوقت حان لاعتماد جيل ثان من الإصلاحات تهم قطاع الإعلام، من خلال التنصيص على الحاجة إلى مواكبة هذا الإصلاح القانوني بمجهود جماعي لتحسين المناخ الصحافي، واستكماله في الشق المرتبط بالمنظومة المؤسساتية من خلال إحداث غرف متخصصة في قضايا الصحافة والنشر وتيسير المعلومة، والمراقبة المدنية والمجتمعية للأحكام القضائية، ومواكبة الإصلاح القانوني للصحافة في ما يخص تقوية لجان وهيآت الضبط الذاتي، فضلا عن الحاجة إلى استكمال المشهد السمعي البصري والنهوض بجودته.

أما محمد الصبار، أمين عام المجلس الوطني لحقوق الإنسان، فتحدث عن سياق تنظيم هذه الندوة الدولية، مؤكدا أنها تروم فتح نقاش حول أربع إشكاليات أساسية تتعلق بالحقوق الأساسية للصحافيين والتقييدات المتعلقة بممارسة حرية الرأي والتعبير، وما يتطلب ذلك من الحق في الوصول إلى المعلومة وحماية المصادر والحماية الجسدية. وثانيا حول المجلس الوطني للصحافة كإطار لتنظيم المهنة ومجالات اختصاصه واستقلاليته وحكامة تدبيره، ثم الوضع القانوني للمقاولة الصحافية وسبل تطويرها ودعمها، وأخيرا تنظيم المهن المرتبطة بقطاع الصحافة من نشر وطبع وإشهار وتوزيع.

من جانبه اعتبر حسن سملالي، رئيس مؤسسة إدريس بنزكري للديمقراطية وحقوق الإنسان، أن حرية الصحافة لبنة أساسية في الآلية الديمقراطية، منتقدا ما أسماه الالتفاف "الفاضح" على قانون الصحافة من خلال ربطه بالقانون الجنائي، وأن الحرية الكاملة للصحافة ضمان لحرية التعبير والرأي.

http://www.assabah.press.ma/index.php?option=com_content&view=article&id=56284

«العدل والإحسان» المغربية تهدد باللجوء إلى المنظمات الدولية لعرض قضية مقتل أحد أعضائها

اتهمت قوات الأمن بالتسبب في وفاته خلال فضها تظاهرة لحركة 20 فبراير

الرباط: لطيفة العروسي

هددت هيئة دفاع عائلة المغربي كمال عماري عضو جماعة العدل والإحسان الإسلامية شبه المحظورة أمس، باللجوء إلى المنظمات الدولية لعرض قضية عماري، الذي تتهم الجماعة أفراد الأمن بالتسبب في مقتله، وذلك جراء الاعتداء عليه خلال مشاركته في تظاهرة لحركة 20 فبراير (شباط) قبل ثلاث سنوات بمدينة آسفي. وحملت هيئة الدفاع، خلال لقاء صحافي عقدته في الرباط، مصطفى الرميد وزير العدل والحريات، والجهات القضائية، مسؤولية كل انحراف يعرفه مسار الملف، وكل إجراء من شأنه «طمس الحقيقة والإنصاف».

وكانت الجماعة قد نظمت السبت الماضي تظاهرة حاشدة أمام البرلمان، في الذكرى الثالثة لوفاة العماري، حضرها أفراد من عائلته وأعضاء وقيادات التنظيم، من بينهم عبد الواحد المتوكل، رئيس الدائرة السياسية، ومحمد حمداوي عضو مجلس الإرشاد، وذلك من أجل المطالبة بكشف الحقيقة في هذه القضية التي ما زالت قيد التحقيق أمام محكمة الاستئناف بآسفي.

وكان عماري قد تعرض في 29 مايو (أيار) 2011 لاعتداء من قبل سبعة من عناصر الأمن عقب مشاركته في مسيرة 20 فبراير بمدينة آسفي، خلف له إصابات بليغة في جسده أدت إلى وفاته في الثاني من يونيو (حزيران)، وأثارت القضية ردود فعل واسعة. وخضعت جثة العماري لتشريح طبي، ثم فتح تحقيق بشأن القضية ضد مجهول من أجل تهم «العنف المتعمد المؤدي للوفاة دون نية القتل»، **كما أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان أوفد لجنة تقصي الحقائق فور وقوع الوفاة واستمع لعدة شهود وأنجز تقريرا في القضية، إلى جانب منظمتين حقوقيتين هما «الوسيط من أجل الديمقراطية» و«المرصد المغربي للحريات العامة».**

وقال المحامي محمد جلال عضو هيئة الدفاع إن تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان خلص إلى أنه جرى الاعتداء على العماري من طرف عناصر تنتمي لقوات الأمن في إطار تعليمات صادرة عن رؤسائهم. بيد أن المجلس رفض تسليم هيئة الدفاع نسخة من التقرير.

وانتقد جلال تعذر اتخاذ أي إجراء من إجراءات البحث أو التحقيق ضد عناصر قوات الأمن على الرغم من أن تقرير المجلس يشير بشكل صريح إلى مسؤوليتها في الحادث. كما انتقد تعذر ظهور نتائج أي من التحقيقات التي تفتح في أحداث مماثلة من أجل تحديد المسؤوليات ومحاكمة المسؤولين عنها.

وطالب عضو هيئة الدفاع بكشف الحقيقة كاملة وتحديد المسؤوليات الفردية والمؤسساتية ومحاكمة الجناة وكل المتورطين في القضية أمام قضاء مستقل ونزيه مع توفير كل الضمانات لمحاكمة عادلة، مشيرا إلى أن استنفاد جميع إمكانات الحصول على الحقيقة والإنصاف وجبر الضرر أمام المؤسسات المغربية يفتح الباب أمام عائلة الضحية للجوء إلى المؤسسات الدولية المختصة.

وقالت خديجة الرياضي، الرئيسة السابقة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، إن قضية عماري من بين القضايا التي أثيرت خلال اجتماع مسؤولي الجمعيات الحقوقية مع وزير العدل الخميس الماضي، والذي خصص لبحث إجراءات التصدي للتعذيب بعد الانتقادات التي وجهتها منظمات حقوقية دولية إلى المغرب ومطالبته بفتح تحقيقات في حالات ادعاء التعذيب حتى يتسنى محاسبة الجناة، وعدم إفلاتهم من العقاب.

http://www.aawsat.com/details.asp?section=4&article=774307&issueno=12971#.U47sEfldVHM

9/8/96

صنفته مجلة «سونغ لاين» البريطانية في المركز الخامس عالميا

مهرجان «كناوة وموسيقى العالم» يحتفي بالإيقاعات الإفريقية في الصويرة

خالد لمنوري

تستعد مدينة الصويرة في الفترة من 12 إلى 15 يونيو الحالي، لتنظيم النسخة 17 من مهرجانها السنوي كناوة وموسيقى العالم، بمشاركة نجوم موسيقى كناوة والجاز ومختلف الأصناف الموسيقية المتجذرة من القارة الإفريقية، التي ستحل ضيفة على المهرجان. وفي هذا السياق، قال اندري أزولاي مستشار صاحب الجلالة ورئيس جمعية الصويرة موغادور، إن الدورة 17 لمهرجان كناوة وموسيقى العالم، الذي ينظم تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، ستحتفي بإفريقيا، انطلاقا من حرص المغرب على تأكيد انتمائه إلى القارة الإفريقية جغرافيا وثقافيا، من خلال تضامنه مع كل الشعوب الإفريقية.

وذكر أزولاي، في ندوة صحفية احتضنتها مدينة الدار البيضاء للإعلان عن برنامج الدورة، بالاهتمام الملكي الخاص بإفريقيا، الذي أكدته الزيارة التي قام بها، أخيرا، صاحب الجلالة الملك محمد السادس لعدة بلدان إفريقية لتثمين الأواصر التاريخية بين المملكة وإفريقيا.

وفي كلمته، أكد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أن الدورة الثالثة من المنتدى الذي ينظمه المهرجان

سيرفع هذه السنة شعار "إفريقيا القادمة"، مشيرا إلى أن المنتدى المتوقع تنظيمه يومي 13 و14 يونيو الحالي، سيكون مناسبة لبحث عدد من المواضيع التي تتمحور حول العلاقات الثقافية والتاريخية بين المغرب وإفريقيا.

من جانبها قالت نائلة التازي، مديرة ومنتجة المهرجان، إن الدورة 17 من مهرجان كناوة تهدف إلى رد الاعتبار لفن كناوة، والانفتاح على موسيقى إفريقيا والعالم، ولعب دور حاسم في الإبداع الثقافي كبديل عن الانحرافات المعاصرة المتمثلة في الانطواء المرتكز على الهوية والجماعة.

وأكدت التازي أن المهرجان سيتميز هذه السنة بعروض موسيقية متنوعة تناهز 30 حفلا، تجمع موسيقى كناوة بمختلف الأصناف الموسيقية العالمية، مشيرة إلى أن العروض التي ستكون أغلبها عمومية ومجانية، ستقدم على العديد من المنصات الفنية، ويتعلق الأمر بمنصة ساحة مولاي الحسن، ومنصة مبديتيل-الشاطئ، وبرج باب مراكش، ودار الصويري، وزاوية سيدنا بلال، التي ستحتضن "الليلات الكناوية" وبعض الحفلات الموسيقية الحميمية.

وأضافت أن هذه الدورة، التي ستستقبل فنانين استثنائيين، ستشهد إصدار أنطولوجية موسيقى كناوة، وهو عمل ضخم استغرق عدة سنوات وتم إنجازه بتعاون مع جمعية "برما غناوة"، مشيرة إلى أن معلمين مغاربة كبار سيقدمون عروضهم إلى جانب موسيقيين موهوبين مثل ماركوس ميلر، وباسيكو كوياتي، وإبراهيم معلوف، وبيبي لوكوود.

كما ستشهد الدورة مشاركة مجموعة حماشة، وعيساوة، والفنان فولان بوحسين، ومجموعة "ترنيا"، و"كيف سامبا" والفنان المالي باسيكو كوياتي، ونجم الريغي السينغالي ميتا وكورنيرستون، وحوالي 20 معلم كناوي من مختلف أنحاء المغرب. ومن المنتظر أن ينطلق المهرجان باداء مشترك بين ثلاثة فنانين، هم عازف الكمان الشهير بيبي لوكوود، والمعلم حسن بوسو، والفنان الأمازيغي فولان.

وسبق لهؤلاء الفنانين الذين يتحدرون من آفاق مختلفة، أن قدموا مواهبهم بشكل مشترك، خلال إقامة فنية بباريس من أجل تقديم عرض حي إلى إقبال جماهيري منقطع النظير.

ويعد مهرجان "كناوة وموسيقى العالم" الذي تحتضنه مدينة الصويرة منذ 16 سنة، أفضل مهرجان عربي وإفريقي، إذ صنفته مجلة "سونغ لاين" البريطانية الشهيرة في المركز الخامس عالميا، بعد أربعة مهرجانات موسيقية أوروبية شهيرة، أبرزها مهرجان الموسيقى الإفريقية بألمانيا.

كما احتل مهرجان فاس للموسيقى الروحية، الذي سينظم دورته العشرين من 13 إلى 21 يونيو بفاس تحت شعار "منطق الطير"، عندما تسافر الثقافات ...، في المركز السابع، بينما حل مهرجان "تيميتار" الذي تحتضنه مدينة أكادير في المركز 22 عالميا.

وأفادت المجلة المتخصصة في الموسيقى ومهرجاناتها، أن هذه التظاهرات المغربية، احتلت مراكز متقدمة عالميا بفضل التنظيم المحكم وحجم النجوم الذين يشاركون في إحياء حفلاتها التي تتميز بالتنوع، فضلا عن الأعداد الكبيرة للجماهير التي تتابع وتواكب دوراتها، والتغطية الإعلامية الواسعة التي تحظى بها من كبريات القنوات الفضائية الدولية والعربية، مثل "سي.إن.إن"، و"العربية"، و"روتانا"، و"قناة المستقبل"، و"فرانس 24".

وباتت المهرجانات المغربية حدثا بارزا ضمن أجندة كبار نجوم الموسيقى العالمية، من كافة أنحاء العالم، لتقديم آخر إبداعاتهم وثلاثاء الجمهور المغربي كما أصبحت بيتا لثقافة التسامح والتنوع والتعدد.

القضاة يرحبون بمذكرة الصبار لإخراج النيابة العامة من وصاية وزارة العدل

مخلي لـ الأخبار: «وزارة العدل لم تلبّ مطالب المحاكمة العادلة للقضاة وكرست الوصاية على السلطة القضائية»

النعمان اليعلاوي

بدأت أولى التفاعلات حول مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المتعلقة بتقديم مقترحات إلى مجلس المستشارين بطلب منه، حول تنظيم المحاكمات التأديبية للقضاة والسلطة الوصية على النيابة العامة، (بدأت) تظهر حيث اعتبر ياسين مخلي، رئيس نادي قضاة المغرب، أن «مذكرة المجلس الوطني لحقوق تتماشى في عدد من بنودها مع المذكرتين اللتين توجه بهما النادي وتصورات نادي قضاة المغرب، خصوصا في الضمانات المتعلقة بالمحاكم العادلة للقضاة»، حسب مخلي الذي أضاف في اتصال هاتفي مع «الأخبار»، أن «مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان متقدمة جدا في هذا السياق، غير أنه يجب أن يفتح نقاش موسع حولها، خصوصا في الجانب المتعلق بالبرلمان»، يقول مخلي. وفي السياق ذاته، أكد رئيس نادي قضاة المغرب، أن النادي طالب في كثير من المناسبات ببعض ما جاء في مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، مضيفا أن النادي «يشتغل باستمرار على موضوع استقلال السلطة القضائية، بانتظار تأسيس المجلس الأعلى للسلطة القضائية. بالإضافة إلى الدعوة لإنشاء مجلس الدولة، وهي الدعوة التي سبق وأطلقها نادي قضاة المغرب ودعمتها مذكرة المجلس الوطني لحقوق الإنسان» يقول مخلي، مضيفا أن وزارة العدل والحريات لم تلبّ المطالب المتعلقة بالمحاكمة العادلة للقضاة، بل كرست وصاية الوزارة على السلطة القضائية، وهو الأمر الذي رفعته المذكرة الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إذ وضعت مهام النيابة العامة في يد الوكيل العام بمحكمة النقض»، يقول مخلي. وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد رد على مراسلة من مجلس المستشارين بمذكرة توصي بسحب النيابة العامة، من عباءة وزارة العدل ووضعها تحت سلطة الوكيل العام بمحكمة النقض. وهو ما يتطلب تعديلا للمسطرة الجنائية، خصوصا المادة 51 للتنصيص على استقلالية النيابة العامة وعدم وصاية وزارة العدل عليها، بالإضافة إلى توفير الضمانات الدستورية للقضاة لتمكينهم من العمل بعيدا عن تأثيرات السلطة التنفيذية.

478/2

محمد الصبار

بعد المعركة التي خاضها ولازال يخوضها نادي قضاة المغرب لسحب النيابة العامة من تحت سلطة وزير العدل والحريات، انتصر محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان لصالح هذا المطلب، بإصداره لمذكرة تؤيد هذا المطلب، ما سيعقد مهمة الرميد أمام مجلسي البرلمان، رغم أن مذكرات وآراء المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تكون استشارية وليست قرارات ملزمة للمؤسسة التشريعية، ولكنها ستكون حجة وسلاحا ستستعمله المعارضة لإبعاد النيابة العامة من وصاية الوزير، وجعلها تحت سلطة الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض، ويتزامن هذا مع مقترحات لتعديل المادة 51 من المسطرة الجنائية من أجل التنصيص على مبدأ استقلال النيابة العامة في أداء مهام الأبحاث والمتابعة.

جبهة البوليساريو تنجح في عرض فيلم وثائقي عن إنتهاكات حقوق الإنسان بالمغرب داخل مجلس الشيوخ الإيطالي !!!!!

منذ يوم 03 أبريل 2014 الذي عرف بمصادقة مجلس الشيوخ الإيطالي على ملتمس قانون 129
القاضي بالإعتراف بجبهة البوليساريو وحق تقرير المصير للشعب الصحراوي ، الديبلوماسي
المغربية بايطاليا لم تحرك ساكنا لمواجهة هذا الهجوم الديبلومسي لأعداء المملكة المغربية بروما ، والذين يستعدون لفتح مركزهم الدعائي الأساسي بالمدينة !!!!
وقريبا سيدشنون مركز آخر بمدينة بولونيا عاصمة إيميليا رومانيا ، بل حرص ممثلو الديبلوماسية
المغربية بايطاليا في هذا الوقت العصيب للقضية الوطنية على إفتتاح .. SMAP EXPO..2014
بميلانو يومي 18 و19 ماي وحضور الإجتماع السنوي للكنفدرالية الإسلامية .. TREVENETO..
، والذي قدم فيه الرئيس السابق للكونفدرالية ...STORO...TRENTO يومي 25 ماي ب..
الإسلامية الإيطالية السيد عبد الواحد الفهري إستقالته بعدما حاول بكل السبل القانونية واللا خلاقية الإحتفاظ بمنصب الرئاسة لكنه أخفق أمام إصرار الفاعلين الحقيقيين
المغاربة في العمل الإسلامي بايطاليا !!!!
السيد عبد الواحد الفهري هو رئيس ومازال جمعية الإندماج التي حصلت في أقل من ستة أشهر
على تمويل من وزارة الجالية يقدر ب 143.000 ألف أورو وكان الواجهة الأساسية لمعالي
السفير في العمل الإسلامي المغربي بايطاليا ، والذي سنقوم لاحقا بتحقيق ميداني حول
منجزات الكونفدرالية بالمقارنة مع حجم الأموال الباهضة من المال العام التي توصلت بها
طوال السنوات الماضية ؟؟؟؟ طبقا لفصول الدستور الجديد الذي يربط المسؤولية بالمحاسبة ؟؟؟
بل أكثر من هذا عمل رأس الديبلوماسية المغربية على إفشال أول حقوقي من نوعه بروما يومي
15 و16 ماي للأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان الأستاذ محمد الصبار كان سيلتقي
فيه بمستشارين من اليسار الإيطالي بمجلس الشيوخ الإيطالي الذين صادقوا على ملتمس قانون
129 المعادي للمملكة المغربية !!!
للعلم أن فعاليات المجتمع المدني المغربي بايطاليا تحركت منذ اللحظات الأولى ما بعد المصادقة
والذي كان سيطرح ملتمس ...MAURIZIO GASPARI وعقدت لقاءات سياسية عديدة توجت بلقاء مع نائب مجلس الشيوخ الإيطالي حضرة المستشار ..
مضاد يدعم أطروحة المملكة
المغربية للحكم الذاتي في حضور الأمين العام للمجلس الوطني الأستاذ محمد الصبار وكانت
هذه هي المفاجئة التي حضرتها المناضلة والنائبة المحترمة السابقة الأستاذة سعاد السباعي
التي تحركت مباشرة في كل الإتجاهات لإسقاط الملتمس المعادي للمملكة مضحية بمالها
وجهدها ووقتها مع فريق العمل الذي يعمل معها من أجل الدفاع عن القضية الوطنية
الأولى للمملكة دون أن تأخذ درهما واحدا من الوزارات المعنية أو من المؤسسات
العمومية التي تهتم بقضايا الجالية وقضية وحدتنا الترابية لا كاحدى رئيسة جمعية مغربية
في لقاء حوار الأديان التي نظمته .. MONTELLO التي إلتقينا بها ببلدية ....LECCO ب.
سيأتي ..DIGOS كل من جمعية الفردوس وتوبقال بمدينة بيرغامو ، والتي هددتنا فيه بأن ل..
يأخذني من البيت لأني تساءلت حول المعايير والمقاييس التي أعتمدتها السفارة لإختيار ممثلي
الجالية المغربية بايطاليا لحضور المنتدى 10 ماي 2014 التي نظمته وزارة الجالية ، وطالبت
أن تقدم التقرير المالي والأدبي للسنوات الأخيرة التي أخذت فيها أموال باهضة من المال العام !!!
ويوجد بالموقع الألكتروني للوزارة الجمعيات التي لم تقدم لحد الآن الكشوفات الحقيقية لطريقة
صرف هذه المبالغ الكبيرة من ضمنها جمعية صديقتنا المحترمة !!!!
للذكر توصل البريد الألكتروني للموقع بأشرطة فيديو صوت وصورة لنساء إشتغلن معها لمدة
معينة ولم يقبضن مرتباتهم لحد الآن ؟؟؟؟ زيادة لى هذا كله إدارة الموقع توصلت برسائل

http://www.halapress.com/details-15500.html

مكتوبة بالإيطالية لفعاليات سريلانكية أنه أثناء موجة تسونامي التي إجتاحت دولة سريلانكا
تم جمع تبرعات ضخمة لفائدة الضحايا أشرف عليها أحد المقربين الإيطاليين من صديقتنا
المحترمة لكن هذه الأموال لم تصل أبدا إلى مصدرها الحقيقي !!!! وفعلا حصلت إدارة
الموقع على أشرطة فيديو لأفراد من الجالية السريلانكية تحكي القصة بالتفاصيل !!
ولكن إدارة الموقع فضلت عدم نشر هذه الأشرطة لأنها من إختصاص الأجهزة الأمنية
المحلية والجهوية والقضاء الإيطالي !!!!
والغريب في الأمر أن صديقتنا أصبحت من المقربين الأوائل للسيد القنصل العام بميلانو !!!!
وهنا تشكر جمعية الشروق للهجرة والتنمية بابريشية ونواحيها النائبة البرلمانية السابقة
سعاد السباعي التي رفضت أن توجه الدعوة بإسمها للأمين العام للمجلس الوطني لحقوق
الإنسان إذا أرادت عقد الملتقى ،فعلا إنها نموذج المرأة المغربية المناضلة بايطاليا بكل إمتياز!!!
معالي السفير يحبط كل محاولة جادة إذا كان هو ليس المحرك الأساسي للعملية !!!
ومعنى الآية الكريمة التي تقول : "ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين"
لأنه في 12 يونيو المقبل ستطرح جبهة البوليساريو بمجلس الشيوخ شريط فيديو عبارة
عن فيلم وثائقي يرصد إنتهاكات حقوق الإنسان بالمغرب وخاصة بأقاليمنا الجنوبية بحضور
المحامي نائب منظمة "كيندي "المعروفة بعدائها للمغرب ودعمها لأطروحة الإنفصاليين !!
وهكذا دعت فعاليات جمعوية مغربية بايطاليا بوقفات إحتجاجية يوم عرض الشرياط أمام
مجلس الشيوخ الإيطالي ،وفعاليات أخرى تقول يجب أن نرد بالمثل في كل المؤسسات
التشريعية الإيطالية ؟؟؟؟ يبقى السؤال ماذا يفعل ممثلو الديبلوماسية المغربية بايطاليا ؟؟؟؟
وهنا يجب أن نصرح بمعلومة هامة تخص النائب البرلماني عن الحزب الديموقراطي
الذي تبنى الملتمس 129 المعادي للمملكة وعرض الفيلم الوثائقي يوم 12 يونيو 2014
الأستاذ خالد شوقي الذي نحترمه ونقدره أنه وجهت هذه العبارة الصريحة من معالي
السفير: " لاتتدخل في القضية الوطنية كنائب برلماني ،وأنت إذا إحتجت لدعم في
البرلمان الإيطالي فأنا موجود " !!!!
يا سبحان الله !!!" المثل الشعبي يقول :" كون اسبع وكولني"
وعلى إثر هذه الأحداث تطالب فعاليات جمعوية مغربية باعتصامات وإحتجاجات أمام
القنصليات والسفارة المغربية للمطالبة برحيل معالي السفير لأنه أخفق في حماية مصالح
المملكة ورعاياها بدولة إيطاليا !!!!
ومفروض أن يعامل بالطريقة التي عومل بها سفير المغرب لدى الأمم المتحدة السفير محمد
لوليشكي !!!! لأنه هو المسؤول الأول عن ما وصلت إليه القضية الوطنية الأولى للمملكة بايطاليا والدولة كما يقول ولازال في كل لقاءاته مع رؤساء الجمعيات التي كان يلتقي
بها في المهرجانات
والمعارض التي كان يحرص على الحضورإليها بكل الجهات والمدن الإيطالية !!!
كفيل بتعويض ... EXPO MILANO 2015لهذا يطرح السؤال التالي هل بقاءه إلى نهاية ..
ما سيخسره المغرب بدولة إيطاليا على المستوى السياسي والديبلوماسي فيما يخص قضية
الحكومة ..RENZIوحدتنا الترابية ؟؟؟؟ لا سيما إن الحزب الديموقراطي الذي يقود زعيمه ..
الإيطالية الحالية والذي تبنى بشكل واضح أطروحة البوليساريو بمجلس الشيوخ الإيطالي !!!
ولكن لانعرف ماذا سيحصل لو طرحت القضية بالبرلمان الإيطالي ؟؟؟؟ ، والذي أصبح
جراء الإنتخابات الأوروبية الأخيرة أول قوة يسارية بالبرلمان الأوروبي ، وسيتولى بعد
أشهر رئاسة المفوضية الأوروبية !!!!
سؤال توجهه الفعاليات الجمعوية المغربية بايطاليا للجهات العليا ؟؟؟؟
ولصاحب الجلالة محمد السادس المخاطب الوحيد لأفراد الجالية المغربية بايطاليا !!!!

العدل والإحسان تهدد باللجوء إلى القضاء الدولي ضد الدولة المغربية

المحامو «كمال العماري» قالوا إن القضية وصلت إلى الباب المسدود

تصعيد جديد في علاقة الدولة بجماعة العدل والإحسان. فيوما واحدا بعد إحياء الجماعة الذكرى الثالثة لمصرع مناضلها كمال العماري في مسيرات حركة 20 فبراير بآسفي، خرجت هيئة دفاعه، في ندوة صحافية، يوم أمس بالرباط، لتهدد بإمكانية اللجوء إلى القضاء والمؤسسات الدولية ضد الدولة المغربية.

وكشفت هيئة دفاع العماري أن ترافعها من أجل معرفة الحقيقة في مقتل الضحية قد وصل إلى الباب المسدود، بسبب رفض الجهة القضائية المعنية تمكين هيئة الدفاع من حقها في الحصول على نسخة من وثائق القضية لكي تتمكن من القيام بعملها بما تقتضيه مهامها القانونية.

أما محمد أغناج، عضو هيئة الدفاع والقيادي بجماعة العدل والإحسان، فقد اعتبر أن لجوء هيئة الدفاع إلى «القضاء الدولي احتمال قائم»، دون أن يقدم مزيدا من التوضيحات.

وكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد أنجز، إثر مهمة لتقصي الحقائق، تقريرا حول واقعة مقتل العماري، رفض تسليم نسخة منه لهيئة دفاع الضحية أو لعائلته، لكن التسريبات التي نشرت في الصحافة، في حينه، أشارت إلى أن العماري تعرض لاعتداءات، وهي الخلاصة نفسها التي توصل إليها تقرير مشترك بين جمعية «الوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان» والمرصد المغربي للحريات العامة»، اللتين رافقتا المجلس الوطني في عمله الاستقصائي.

http://www.alyaoum24.com/akhbar/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D9%87%D8%AF%D8%AF-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AC%D9%88%D8%A1-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A-%D8%B6%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9/13262#.U47sC_ldVHM

EL ASSIMA Post
العاصمة

الدعوة إلى اعتماد مقاربات تربوية خاصة بالأطفال مرضى التوحد

دعا فاعلون في المجال الصحي وحقوقيون وتربويون، إلى إيلاء اهتمام خاص بالصحة النفسية عند الأطفال من خلال إحداث مراكز للتكوين في هذا المجال. وابرز المشاركون في القافلة الجهوية للتوحد، التي نظمتها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بمراكش، في سياق الحملة التواصلية الوطنية الأولى حول التوحد تحت شعار "أنا مختلف مثلك"، أن المغرب يعرف خصاصا كبيرا على مستوى الأطباء النفسانيين المختصين في الصحة النفسية عند الأطفال، وكذا نقصا في الميدان المعرفي المتصل بمرض التوحد الذي يحتاج تشخيصه إلى عدة متخصصين، مضيفين أن مستوى تشخيص حالات الإصابة بالتوحد ما يزال "متأخرا" بالمملكة. وسجلوا غياب إستراتيجية تربوية على المستوى الوطني واضحة المعالم للتعامل مع الأطفال المصابين بإعاقة، وخاصة أولئك الذين يعانون من التوحد، فضلا عن عدم وجود أطر تربوية متخصصة في هذا المجال. وأكدوا، في هذا السياق، أن اعتماد المقاربات التربوية المبنية على الدلائل العلمية والواقعية يرفع من إمكانات ذوي التوحد. وبعد أن استعرضوا بعضا من المعيقات والمشاكل التي تعاني منها هذه الشريحة المجتمعية على أصعدة مختلفة، شدد المتدخلون على ضرورة تملك الآليات الكفيلة بتحديد مرض التوحد وعدد المصابين به مع الاستفادة من النتائج الإيجابية التي أفرزتها المقاربات التي نهجتها العديد من الدول في مجال الاعتناء والتكفل بالأطفال التوحديين وكذا استحضار المقاربة الحقوقية أثناء معالجة هذا الموضوع.

(أنا مختلف مثلك) شعار القافلة الجهوية بالرشيدية ورزازات حول التوحد

التوحُّد أو الذاتوية هو اضطراب يظهر عادةً عند الأطفال قبل السنة الثالثة من العمر. وهو يؤثر على نشأة الطفل وتطوره بثلاث طرق:

1. اللغة، أو كيفية التكلم
2. المهارات الاجتماعية، أو كيفية الاستجابة للآخرين والتواصل معهم
3. السلوك، أو كيفية التصرف في مواقف معينة.

تختلف أعراض التوحُّد أو الذاتوية من طفل إلى آخر، و يصيب الأطفال من كل الأعراق والقوميات، ولا يوجد حالياً علاج يُشفي من التوحُّد ، فالطفل المريض يعيش بقية حياته معه ، و لكن التحري عن التوحد في وقت مبكر يسمح بالاستفادة من كثير من الخيارات العلاجية التي يمكن أن تساعد الشخص على

التعايش مع التوحد، فمن خلال التشخيص المبكر والمعالجة المُرَكِّزة، تتحسن قدرة معظم أطفال التوحُّد و يتوصلون إلى إقامة علاقات مع الآخرين، وعلى التواصل وخدمة أنفسهم عندما يكبرون، فلهذا الغرض و في إطار الحملة الوطنية التي أطلقها المجلس الوطني لحقوق الإنسان منذ بداية شهر أبريل 2014 بتعاون مع منظمة جايسي (الفرقة الفتية الدولية بالرباط) و التحالف من أجل النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بالمغرب ، ووزارة التضامن و المكتبة الوطنية و الشركة الوطنية للإذاعة و التلفزة و منظمة اليونيسف و المكتب الشريف للفوسفاط. و التي تتمحور حول إعاقة التوحد ، تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالرشيدية ورزازات القافلة الجهوية للتوحد يوم الأربعاء 4 يونيو 2014 برحاب دار الشباب بوتلامين بالرشيدية تحت شعار ((أنا مختلف مثلك)) والتي تندرج في سياق الحملة التواصلية الوطنية الأولى حول التوحد من أجل تعبئة الرأي العام الوطني والفاعلين الحكوميين، و الجمعيات المحلية المختصة والمتدخلين والفعاليات الشبابية والأسر، للوقوف على الصعوبات التي تواجه المصابين بالتوحد وأسرهم ومحيطهم ، فهذه القافلة تعتبر محطة هامة يتم فيها صياغة سياسيات وبرامج تضمن الكرامة والمشاركة الكاملة للمواطنين ذوي التوحد ، و النهوض بحقوقهم وحمايتهم ومناهضة كافة أشكال الإقصاء والتمييز تمشيا مع مقتضيات الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والتزامات المغرب الدستورية ، و سيتم العمل على ثلاث ورشات : ورشة الفاعلين المحليين و تهدف إلى تأسيس فهم مشترك لقضية التوحد ثم ورشة الأسر و الجمعيات و تهدف إلى الوقوف على الصعوبات و الإكراهات التي تحول دون ضمان أبسط الحقوق لأبنائهم كالحق في التعليم و الترفيه و العلاج و العناية اللائقة ... ثم الورشة الثالثة و هي ورشة الشباب و تهدف إلى الاستماع لهذه الفئة و التفاعل الإيجابي معها من أجل إحداث التغيير الاجتماعي و الاعتراف بالتوحد واعتباره قضية وطنية.

http://www.tizimipress.com/2014/05/blog-post_30.html

الصبار ينتصر للقضاة وينتزع من وزير العدل صلاحيات جديدة

في تطور مثير للنقاش الدائر حول مشروعي النظام الأساسي للقضاة والقانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية، خرج رفاق محمد الصبار في المجلس الوطني لحقوق الإنسان، بناء على طلب من مجلس المستشارين، بمذكرة توصي بوضع النيابة العامة تحت سلطة الوكيلالعام للملك لدى محكمة النقض ومراقبة وتسيير رؤسائهم، وبإبعاد وزارة العدل عن تدبير المسار المهني للقضاة.

http://www.micronews.ma/%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A8%D8%A7%D8%B1-%D9%8A%D9%86%D8%AA%D8%B5%D8%B1-%D9%84%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A9-%D9%88%D9%8A%D9%86%D8%AA%D8%B2%D8%B9-%D9%85%D9%86-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9/

Mme Bouaida réitère l'engagement du Royaume en faveur de la promotion des valeurs universelles des droits de l'Homme

Rabat, 03 juin 2014 (MAP) - La ministre Déléguée auprès du ministre des Affaires étrangères et de la Coopération, Mbarka Bouaida, a réitéré, mardi à Rabat, l'engagement du Royaume en faveur de la promotion des valeurs universelles des droits de l'Homme et l'enrichissement du dialogue constructif et de l'interaction avec l'ensemble des acteurs concernés. Lors d'un entretien avec le Président de la Fédération internationale des ligues des droits de l'Homme (FIDH), Karim Lahidji, la ministre déléguée a souligné la portée et l'importance du processus de réformes tout azimut initié sous l'impulsion de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, qui a constitutionalisé les droits de l'Homme tels qu'ils sont reconnus universellement et a favorisé la mise en place des conditions propices au renforcement d'un tissu associatif marocain agissant et pluraliste. Tout en mettant en exergue l'importance du rôle de la FIDH dans le tissu des ONG internationales spécialisées en matière des droits de l'Homme, elle a affirmé que le Maroc oeuvre inlassablement au renforcement de son édifice démocratique et à la promotion et la protection des droits de l'Homme. **A cet égard, Mme Bouaida a rappelé la consolidation de l'action du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), les réformes législatives pertinentes, ainsi que l'ouverture sur les différents mécanismes internationaux chargés des droits de l'Homme**, les ONG internationales, les parlementaires et les experts dans ce domaine. La Ministre Déléguée a salué le dynamisme de cette société et sa participation permanente dans la mise en oeuvre de projets de réformes en matière des droits de l'homme en mettant en relief la tenue des travaux de la Commission nationale du dialogue national sur la société civile, qui a réuni 7000 associations. Dans ce sens, elle a rappelé la récente déclaration du Haut-Commissaire des Nations Unies aux droits de l'Homme (HCDH), Mme Navi Pillay, qui s'est félicitée du dynamisme de l'indépendance, du professionnalisme, de l'engagement et la diversité des représentants de la société civile marocaine. Lors de cette entrevue, Mme Bouaida a fait savoir que le Plan national en matière de démocratie et de Droits de l'Homme 2014/2017, récemment examiné par le conseil de gouvernement, allie à la fois les aspects relatifs au renforcement de la bonne gouvernance, des droits économiques, sociaux, culturels et environnementaux, la protection et la promotion des droits catégoriels ainsi que le renforcement du cadre juridique et institutionnel national.

http://www.menara.ma/fr/2014/06/03/1198208-mme-bouaida-r%C3%A9it%C3%A8re-lengagement-du-royaume-en-faveur-de-la-promotion-des-valeurs-universelles-des-droits-de-lhomme.html

Le Roi Mohammed VI à Tunis : Raffermissement des relations

Sur invitation du Président Tunisien, Dr. Moncef Marzouki, Sa Majesté le Roi Mohammed VI a effectué du 30 mai au 1er juin 2014, sa première visite à Tunis après le printemps arabe. Au cours de cette visite, les deux chefs d'Etat ont procédé à la signature de plusieurs Accords bilatéraux de coopération dans plusieurs domaines.

Le Roi Mohammed VI a effectué le week-end dernier, une visite officielle en République Tunisienne, à l'invitation du président Mohamed Moncef Marzouki. Arrivé le vendredi dernier à Tunis, le Roi a été accueilli par son homologue tunisien. Des honneurs lui ont été rendus à l'aéroport international de Tunis. Première du genre depuis le printemps arabe, Sa Majesté le Roi Mohammed VI, accompagné d'une forte délégation, a eu plusieurs entretiens avec le Président Moncef Marzouki et les hommes d'affaires tunisiens.

Les relations de coopération qui lient Marocain et Tunisien datent de plusieurs décennies. Elles se sont concrétisées par l'ouverture en 1957 d'un accord de fraternité et de solidarité qui sera vite renforcé et consolidé après la date du 11 juin 1980, lorsque les deux pays avaient convenu d'instituer la Grande Commission mixte de coopération bilatérale qui a d'ailleurs permis d'asseoir et de diversifier les mécanisme régissant leur coopération.

Aussi, les derniers développements de la situation politique en Tunisie à l'issue de la révolution de » Jasmin « , le 14 janvier 2011 a hautement contribué au resserrement des relations entre les deux pays dans la mesure où le Royaume chérifien du Maroc a été le premier pays à exprimer sa solidarité » forte et sincère » avec l'ensemble des composantes du peuple tunisien. Affirmant ainsi que la stabilité de la Tunisie constituait un facteur essentiel et primordial de la stabilité et de la paix régionale, en particulier dans le Maghreb arabe.

Aussi, le Maroc avait affiché sa disponibilité à mettre à la disposition de la Tunisie son expérience dans le domaine de la justice transitionnelle et à fournir le soutien nécessaire, en ce qui concerne l'instance et réconciliation et le Conseil national des Droits de l'Homme dont elle pouvait s'inspirer en matière de réconciliation et de justice.

A l'époque, cet élan de solidarité exprimée par le Maroc a eu un écho favorable auprès des nouvelles autorités tunisiennes et constitue aujourd'hui un encouragement fort pour aller de l'avant afin de rehausser les relations entre les deux pays.

Si les relations entre les deux pays sont distinctes à plus d'un titre et de manière constante sur le plan politique, le volet coopération économique et des échanges commerciaux demeure en deçà des attentes et des potentialités que recèlent les deux Etats.

Dans le cadre du soutien accordé au Maroc à ses partenaires et pays amis dans le domaine de la lutte contre toutes formes d'intégrisme et en raison de leur confiance placée au Roi Mohammed VI et son approche distinguée en matière de gestion de la chose religieuse, la Tunisie et plusieurs autres pays frères et amis ont sollicité et obtenu la formation de prédicateurs, d'imams et de prêcheurs au Maroc. L'objectif visé est de tirer profit de l'expérience marocaine dans ce domaine.

http://www.malijet.com/la_societe_malienne_aujourdhui/actualite_de_la_nation_malienne/103373-le-roi-mohammed-vi-a-tunis-raffermissement-des-relations.html

Troisième du genre depuis son intronisation, cette visite du Roi Mohammed VI insufflera un sang neuf dans la coopération entre les deux pays et une opportunité idoine pour explorer de nouvelles perspectives de coopération bilatérale, à travers l'examen des moyens efficients de nature à élargir, à diversifier et à promouvoir son champ d'action.

Au cours de cette visite, les deux chefs d'Etat ont présidé la cérémonie de signature de 23 Accords bilatéraux intéressant les secteurs public et privé. Ces accords revêtent un caractère hautement stratégique d'autant plus qu'ils se distinguent par la diversité des domaines de coopération dont les énergies renouvelables, l'environnement, les marchés financiers et la promotion des droits de l'Homme. Ceux-ci marquent une importante implication du secteur privé représenté par la Confédération Générale des Entreprises du Maroc (CGEM) et l'Union Tunisienne de l'Industrie, du Commerce et de l'Artisanat (UTICA).

Dans une déclaration à la MAP, à l'occasion de cette visite officielle effectuée par Sa Majesté le Roi Mohammed VI en Tunisie, M. Ayachi, président fondateur du Maghreb Center, un centre de recherche basé à Washington, a souligné que le Maroc avait pris les devants en matière de lutte anti-terroriste, avant d'ajouter que l'expérience marocaine pourrait servir d'exemple utile pour la Tunisie en cette période très délicate et volatile que traverse la région.

Evoquant le volet économique, M. Ayachi s'est félicité de la série d'accords signés entre les deux pays à l'occasion de cette visite, tout en précisant que lesdits accords, qui embrassent divers domaines de coopération, permettront de renforcer les liens existants entre les deux pays frères.

S'agissant de la construction maghrébine, le Président du Maghreb Center a réaffirmé que les dirigeants maghrébins devaient avancer sur la voie de l'édification d'un grand Maghreb arabe uni, dans l'intérêt de leurs populations qui aspirent ardemment à voir ces objectifs concrétisé.

Le Souverain a prononcé également un discours devant les membres de l'Assemblée nationale constituante. SM le Roi était accompagné de responsables et d'opérateurs économiques représentant les secteurs public et privé et d'autres personnalités civiles et militaires.

LE RAPPORT DU CNDH LE 16 JUIN DEVANT LE PARLEMENT

Par Mohamed Chakir Alaoui le 04/06/2014 à 12h11 (mise à jour le 04/06/2014 à 12h35)

Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'homme.

© Copyright : DR

Le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) présentera son rapport 2013, le 16 juin prochain, devant les deux Chambres du Parlement réunies. Une première!

Après le rapport très critique de la Cour des comptes, c'est au tour du Conseil national des droits de l'homme (CNDH) de présenter le sien, le 16 juin, devant les deux Chambres du Parlement réunies, a appris, mercredi, Le360 de sources parlementaires. C'est Driss El Yazami, président du CNDH, qui aura le privilège de présenter pour la première fois ce rapport annuel de 2013 devant les élus de la Nation. Pour rappel, la Constitution recommande aux organismes dotés de statut autonome, tels que la Cour des comptes, le CNDH, l'Instance nationale de prévention contre la torture, le Conseil économique et social de présenter leurs rapports annuels devant le Parlement.

http://www.le360.ma/fr/politique/le-rapport-du-cndh-le-16-juin-devant-le-parlement-16135

ملف الشهيد عماري..لا حقيقة، لا إنصاف ، لا مُحاكمة للجناة

في خطوة لإثارة الانتباه لملف الشهيد كمال عماري، بادرت جمعية عائلة وأصدقاء الشهيد إلى تخليد الذكرى الثالثة لوفاته، تحت شعار " الحقيقة، الإنصاف، وجبر الضرر "، عرفت فعالياتها مجموعة من الأنشطة المختلفة، حيث شهد يوم الجمعة 30 ماي 2014 ،بعد صلاة العصر، زيارة المقبرة للترحم على الشهيد، وفي اليوم الموالي، تم تنظيم حفل تأبيني أمام منزل الشهيد بحي غيثة، ووقفة أمام البرلمان على الساعة السادسة مساء في نفس اليوم، ويوم الأحد فاتح يونيو 2014 ،على الساعة السادسة والنصف مساء، تَمّ تنظيم وقفة احتجاجية بحي دار بوعودة مكان الاعتداء على الشهيد، بالرغم من المنع المكتوب الذي توصل به المنظمون، عرفت إنزالا أمنيا كثيفا، أعقبتها يوم الإثنين 02 يونيو 2014 ندوة صحفية للمحامين بالرباط، فيما تم تأجيل ندوة حول موضوع " الإفلات من العقاب " كان مقررا أن يحتضنها مقر حزب الإتحاد الاشتراكي بآسفي في نفس اليوم.

ووفاء لروح الشهيد في ذكراه الثالثة، أصدرت جمعية عائلة و أصدقاء الشهيد عماري بيانا للرأي العام، اعتبرت فيه أن (أجهزة الدولة مُصرة على محاولة طمس معالم الملف بكل الطرق الملتوية التي لم تُحْد نفعا)، و أضاف البيان (ها نحن في الذكرى الثالثة لوفاته، لازلنا نعيش على نفس النهج البائد (..) في دعم الإفلات من العقاب، وهدر حقوق الشهداء والمظلومين والتستر على الجُناة الظالمين)، واستطرد البيان أن (اخفاء المعالم امتدت للتقارير والدلائل(..) مانعة حق العائلة والدفاع وكل الشعب المغربي في الإطلاع على التقرير الطبي وتقرير **المجلس الوطني لحقوق الإنسان**، وهذا ما يفند وبالملموس شعارات حقوق الإنسان وتحكيم القانون وضمان الحقوق ويؤكد أن دار المخزن لازالت على حالها)، وطالب بيان الجمعية إلى (الإفراج عن التقرير الطبي وتقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان(..) و مُعاقبة الجناة الذين عذبوا الشهيد في جريمة نكراء أدت إلى وفاته)، كما حمّل البيان (كامل المسؤولية للدولة التي تمارس تعتيما واضحا على الملف وتضمن إفلات الجناة من العقاب).

وتبعا للحيف والمماطلة التي شهدها ملف الشهيد في تجلية الحقيقة ومحاكمة الجُناة فقد أصدرت هيئة الدفاع في ملف الشهيد يومه 2/6/2014 بلاغا للرأي العام خَلُصَت فيه (أنه لم يوجه أي إجراء من إجراءات البحث أو التحقيق ضد أي من رجال القوة العمومية رؤساء ومرؤوسين، رغم أن تقرير المجلس الوطني يشير صراحة إلى مسؤولية عناصر أجهزة الأمن ورؤساء تلك الأجهزة)، و أضاف البلاغ أن (الاعتداء على الشهيد كمال عماري هي جريمة دولة تتضمن المس بالحق في الحياة وفي السلامة الجسدية والتعذيب، وانتهاك الحق في الانتماء والحق في التعبير والحق في الاحتجاج السلمي، وهي جرائم سياسية بعضها لا يسقط بالتقادم وفقا للقانون الدولي والجنائي المغربي).

كما أعلنت هيئة الدفاع في بلاغها عن (تخوفها من المسار الذي يسير فيه ملف التحقيق المفتوح في القضية أمام محكمة الاستئناف بآسفي، كما تحتج على رفض الجهة القضائية المعنية من تمكين هيئة الدفاع من حقها في الحصول على نسخة من وثائق القضية بما يمكنها من القيام بعملها بما تقتضيه مهامها القانونية)، و أصَرّ البلاغ على (كشف الحقيقة كاملة وتحديد المسؤوليات الفردية والمؤسسية ومحاكمة الجناة وكل المتورطين في القضية أمام قضاء مستقل ونزيه مع توفير كافة الضمانات لمحاكمة عادلة)، وشدد البلاغ أن (استنفاد جميع إمكانات الحصول على الحقيقة والإنصاف وجبر الضرر أمام المؤسسات الداخلية، يفتح الباب أمام عائلة الضحية للجوء للمؤسسات الدولية المختصة).

وكشفت هيئة الدفاع عن (عزمها القيام بخطوات في ملف التحقيق المفتوح أمام محكمة الاستئناف بآسفي لتوجيهه نحو البحث عن الفاعلين أفراد ومؤسسات بما يقطع مع الإفلات من العقاب)، كما حَمّل البلاغ (المسؤولية للجهات القضائية المتدخلة في الملف وللسيد وزير العدل والحريات ولجميع السلطات العمومية المغربية في كل انحراف يعرفه مسار الملف، وفي كل إجراء من شأنه طمس الحقيقة والإنصاف).

وفي حوار مؤثر، أدلى به والد الشهيد عبد الرحمان عماري، بمناسبة مرور ثلاث سنوات على استشهاد ابنه، لموقع الجماعة نت، جاء فيه أن (كل شيء ضاع لي، وضاعت معه نصف حياتي كلها (..) بقيت كالشجرة التي ضاع فرعها الأصلي، نعم لدي أبنائي الآخرين (..) ولكن كلهم أبعدتهم ظروف العمل، لكن كمال كان ذراعي الأيمن، يتابع كل أعمال الفلاحة، ويجلب الحاجيات الضرورية، كان المعيل لي ولأمه وأخواته، ابني لا يعوض ولن أنساه ما دمت حيا (..) لقد حكى لي كمال كل شيء بالتفصيل وهو طريح الفراش، قال لي: لقد اعتدى علي البوليس في وقفة سلمية بعد أن سألوني: هل أنت مع المتظاهرين؟ فقلت نعم، مباشرة انهالوا علي بالضرب (..) وسحلوني إلى زقاق ضيق ليكملوا تعذيبي، لم أفعل شيئا ولم أقاوم حتى (..)، لقد سلبوا مني كمال بالقوة، ويراهنون على أن أنساه، ولكن هيهات فلن أنساه ما حييت (..)، وقد أخبرنا بأن قاضي التحقيق قرر إنهاء البحث، ثم فوجئنا به يواصله ! (..)،لقد ساوموني بالمال وأنا لن أتنازل عن حق ابني ولو أعطوني الأرض بما فيها..).

وللتذكير، فقد استشهد كمال عماري في إطار الحراك الشعبي الذي دشنته حركة 20 فبراير بالمغرب، حيث تعرض، بحسب حركة 20 فبراير، لاعتداء يوم 29 ماي 2011 من طرف سبعة عناصر من القوات العمومية الذين انهالوا عليه بالهراوات، أثناء ممارسته لحقه في التظاهر السلمي، بحي دار بوعودة بآسفي، مما أسفر عن إصابته في رأسه وفي عموده الفقري، إلى أن فارق الحياة بمستشفى محمد الخامس يوم 02 يونيو 2011 . وبقية الحكاية معروفة من الروايات المتضاربة بشأن وفاته (السكتة القلبية ! الاعتلال الرئوي ! حادثة السير المزعومة ! والبحث عن الدراجة المزعومة !)، والحقيقة أنه لا حاجة لتقارير طبية لتبيان حقيقة العلاقة السببية بين الاعتداء والوفاة، فعائلة الشهيد ودفاع العائلة يتوفرون على ملف طبي أنجز قبل الوفاة من قبل طبيبين، يشير إلى آثار العنف الخارجي الذي كان ظاهرا على جسده، مما يستبعد مطلقا فرضية المرض الداخلي، ويضع أي تقرير للتشريح يساير أطروحة المرض أصحابه في شبهة التحيز وخرق قسم أبوقراط.

http://www.ssrcaw.org/ar/show.art.asp?aid=417674

فوقد أصدر سابقا المرصد المغربي للحريات والوسيط من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان تقريرا أكد فيه أن (الاعتداء العنيف الذي تعرض له الفقيد عماري من طرف رجال الأمن هو السبب المباشر وراء موته)، كما دعت الهيئتان الحقوقيتان إلى (كشف الحقيقة كاملة في ظروف وفاة كمال عماري وتحديد المسؤوليات، مع اتخاذ جميع الإجراءات القانونية لمساءلة مرتكبي الاعتداءات)، و (تحديد المسؤوليات على مستوى القرار الأمني في مختلف مستوياته، بخصوص استعمال القوة وما رافقه من اعتداء واختطاف واحتجاز وتعذيب ومعاملات مهينة وحاطة بالكرامة).

وفي تقرير منظمة التحالف الدولية قسم الشرق الأوسط وشمال افريقيا، بعثة المراقبة إلى مدينة آسفي في 03 يونيو 2011 ، اعتبرت فيه أن وفاة عماري (كانت بعد قمع واسع للمتظاهرين الذي بلغ ذروته في 29 ماي 2011)، و أشارت المنظمة إلى أن الشهيد كمال عماري (بينما كان عائدا من المظاهرة، وفي الطريق إلى عمله أوقفه رجال شرطة، وطلبوا منه وثائق دراجته النارية، ثم سألوه عن مشاركته في المظاهرة، فأجاب "نعم". في هذه اللحظة انهال عليه سبعة من رجال الشرطة بالضرب، ولم يستثنوا أي جزء من جسده (..) وفي هذا الجو من الرعب والخوف لم ينقل كمال إلى بيته إلا متأخرا بعد أن تدهورت حالته. ولم يجرؤ على زيارة المستشفى خوفا من اعتقاله والاعتداء عليه مرة أخرى، لكن بفعل الآلام المبرحة، وتدهور حالته الصحية، وفي ظل رواج إشاعات عن حضور قوات الأمن للمستشفى لمنع الجرحى من ولوج المستعجلات، اضطر للذهاب إلى مستشفى محمد الخامس يوم الخميس 2 يونيو2011 ، وقد أظهرت أشرطة فيديو على الأنترنيت كمال يحتضر إلى أن مات بالمستشفى نفسه).

واليوم، وبعد مرور ثلاث سنوات على ملف التحقيق رقم 280/11 المفتوح أمام محكمة الاستئناف ضد مجهول، لا زال الملف يُراوح مكانه، دون أي تقدم يُذكر، بحيث تم الإعلان عن الانتهاء من التحقيق بتاريخ فاتح أبريل 2014 ، ليُعْلَن بشكل مفاجئ عن فتح البحث من جديد في جلسة 3/8/2014 للاستماع للشهود مرة أخرى، ورغم المناشدات والمراسلات التي تقدمت بها هيئة الدفاع، فإنها لازالت حتى الآن محرومة من الحصول على صورة من وثائق الملف، خصوصا تقرير التشريح الطبي الذي انفردت النيابة العامة بنشر ملخص مبثور منه، فضلا عن أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ممتنع عن نشر أو تسليم دفاع أو عائلة الشهيد نسخة من تقرير مهمة التقصي التي قام بها في الملف. كل ذلك يفتح الباب للسؤال عن واقع حقوق الإنسان في المغرب، ومصداقية المزاعم التي يُرَوج لها في المحافل الدولية حول احترام المغرب لحقوق الإنسان، ومما يدعم هذه الخلاصة هو العدد الكبير من الانتقادات التي يتعرض لها المغرب في تقارير المنظمات الحقوقية المحلية والدولية، والتي تجمع أن المغرب يعرف تراجعا في هذا المضمار، بالنظر إلى استمرار شكاوى التعرض للتعذيب وتكريس سياسة الإفلات من العقاب.